الاوضاع العامة في اندونيسيا خلال المدة(١٩٩٥-٢٠١٥) دراسة تاريخية

أ.د. ماجد محي آل غزاي الفتلاوي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية

أ. علي كامل حمزه السرحان
جامعة الفرات الاوسط التقنية/المعهد التقني بابل

البريد الإلكتروني Email : ali.hamzha@atu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاوضاع العامة، السياسة، الاقتصاد، اندونيسيا .

كيفية اقتباس البحث

الفتلاوي ، ماجد محي آل غزاي ، علي كامل حمزه السرحان، الاوضاع العامة في اندونيسيا خلال المدة(١٩٩٥-٢٠١٥) دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

General conditions in Indonesia during the period (1995-2015) historical study

Prof. PH. D. Majid M Al-Fatlawi
Babylon University/Education for Human Sciences

Prof. Ali K. H. Alsarhan
AL-Furat AL-Awsat Technical University

Keywords : General Conditions, Politics, Economy, Indonesia.

How To Cite This Article
Al-Fatlawi, Majid M, Ali K. H. Alsarhan , General conditions in Indonesia during the period (1995-2015) historical study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

It is an attempt to stand and take note of the most important historical paths and political transformations witnessed by Indonesia and its transition from a totalitarian state to the third largest democratic country after India and the United States of America according to the standards of Freedom House and its economy is described as its ability to exceed Crises.

Indonesia is one of the countries that offer experience in democratic transformation and achieving political, economic and social gains, despite the ethnic, racial, linguistic and religious diversity it is experiencing, and the political transformations it has witnessed since gaining independence to this day, as well as international and regional pressures and crises that it is exposed to, And the constitutional, doubtfully.

The shift from central administration to decentralization and the recognition of individuals' freedoms and rights to contribute to expression through political participation and the formation of parties and civil society organizations have contributed to crystallizing the trend

toward a state of institutions and separation of powers. The inefficiency of local governments as a result of the practices of previous regimes poses a difficulty in implementing administrative decentralization. Transferring funds to local governments without accurate knowledge of the necessary expenditures and without administrative monitoring and preventive measures may encourage the spread of bribery and corruption to lower levels of government. Therefore, work must be done to raise the efficiency of local governments by strengthening monitoring and imposing preventive measures and administrative penalties to prevent any manipulation by administrative officials. However, in light of the legal legislation and constitutional amendments, Indonesia is able to provide a model to be emulated in the process of democratic transformation.

الملخص:

إن محاولة للوقوف والإحاطة بأهم المسارات التاريخية والتحولات السياسية التي شهدتها اندونيسيا وانتقالها من دولة ذات حكم شمولي الى ثالث اكبر دولة ديمقراطية بعد الهند والولايات المتحدة الأمريكية حسب مقاييس(فريدوم هاوس Freedom House) واقتصادها يوصف بقدرته على تجاوز الأزمات.

تعد اندونيسيا من الدول التي تقدم تجربة في التحول الديمقراطي وتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على الرغم من التنوع الاثني والعرقي واللغوي والديني الذي تعيشه ، والتحولات السياسية التي شهدتها منذ حصولها على الاستقلال الى يومنا ، فضلا عن الضغوط الدولية والإقليمية والأزمات التي تتعرض لها هو استكشاف كيفية الاستفادة من هذه الخبرة في عملية التحول الديمقراطي والانتقال المتدرج نحو الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي ، في الوقت الذي تجرى فيه عملية الإصلاح السياسي والدستوري ، بشكل يؤدي إلى تفعيل مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية، ومحاولة تذليل المعوقات التي تعتري مسيرة التحول.

أن التحول من الإدارة المركزية الى اللامركزية والاعتراف بحريات الأفراد وحقوقهم في المساهمة في التعبير من خلال المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني قد أسهمت في بلورة التوجه الى دولة المؤسسات والفصل بين السلطات. إن قلة كفاءة الحكومات المحلية نتيجة ممارسات الأنظمة السابقة يشكل صعوبة في تطبيق اللامركزية الإدارية، فتحويل المبالغ للحكومات المحلية من دون معرفة دقيقة للنفقات اللازمة ومن دون مراقبة وإجراءات وقائية إدارية قد يشجع على انتشار الرشوة و الفساد إلى المستويات الحكومية الأدنى، لذلك يجب العمل على رفع كفاءة الحكومات المحلية عن طريق تعزيز الرقابة وفرض إجراءات وقائية و عقوبات

إدارية لمنع أي تلاعب من قبل المسئولين الإداريين ولكن في ظل التشريعات القانونية والتعديلات الدستورية فان اندونيسيا قادرة على أن تقدم نموذجا يحتذى به في عملية التحول الديمقراطي.

المقدمة:

تعد اندونيسيا واحدة من الدول ذات الإرث الحضاري الضارب في القدم ، كانت الأقاليم التي تشكل الدولة اليوم، عبارة عن مناطق يحكم فيها الزعماء القبليون والأعيان، وقد نشأت في اندونيسيا العديد من الممالك والإمبراطوريات مثل إمبراطورية (سري وينجا) في سومطرة في القرن الخامس الميلادي ، ومملكة (تاروما ناجارا) التي امتد حكمها من القرن السابع حتى القرن الثاني عشر ، ومملكة جاوة الشرقية وإمبراطورية (ماجاباهيت) والتي امتد حكمها من القرن الثالث عشر حتى القرن الخامس عشر وبسطت نفوذها على الجزر الاندونيسية كلها فضلا عن الفلبين وجزء من الهند الصينية.

استولى الهولنديون على الجزر الاندونيسية عام ١٦٠٢ وتحكموا بالموانئ الأساسية واحتكار التجارة وتمت لهم السيطرة على (ياغا كارتا) عاصمة (ماتارام)، وأحرقوها وأنشأوا جاكرتا الراهنة على طراز أمستردام، بعد ذلك في عام ١٨١٦ ، انتقل الهولنديون إلى نظام زراعي قوامه أعمال السخرة وزراعة المطاط والتوابل والبن وشكل إنتاج البن الإندونيسي ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي في ذلك الحين، وكان التمثيل المحلي بالمؤسسات السياسية للإندونيسيين ممنوعاً في فترة الحكم الهولندي.

ظلت اندونيسيا تحت نير الاستعمار خمسة قرون في الفترة الواقعة بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين ، إذ استعمرها فضلا على الهولنديين كل من البريطانيين واليابانيين حتى نالت استقلالها في عام ١٩٤٥ وحصلت على الاعتراف الدولي في العام ١٩٤٩.

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، ففي المبحث الأول تناولنا الحقائق الجغرافية والديموغرافية لإندونيسيا وطبيعة نظامها السياسي، وقد تم تقسيمه الى مطلبين ، في المطلب الأول وقفنا عند الحقائق الجغرافية والديموغرافية والسياسية لإندونيسيا، أما المطلب الثاني فقد تم تخصيصه لمرحلة حكم سوهارتو والانتفاضة الشعبية التي مهدت للحكم الديمقراطي، وفي المبحث الثاني تناولنا مسارات التحول الديمقراطي وآفاقه المستقبلية الذي قسم الى ثلاث مطالب فقد جاء المطلب الأول ليغطي مرحلة ما بعد سوهارتو وصولا الى الرئيس الأخير سوسيلو بامبانغ (يودهونو)، وتم البحث في المطلب الثاني عن أفاق الديمقراطية وانعكاسها على الأداء الاقتصادي واهم الأزمات التي عانى منها النظام ، والمطلب الثالث جاء تحت عنوان الديمقراطية الاندونيسية التحديات وآفاق المستقبل، وخصصنا المبحث الثالث الى الحياة الاقتصادية في اندونيسيا والذي

قسم الى أربعة مطالب تناول الاول الزراعة والثاني الصناعة والثالث للمواصلات والرابع للتجارة وفي خاتمة البحث تم تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أما منهجية البحث، ولأن البحث يأخذ مسارات التحول في عمقها التاريخي فقد تم اعتماد المنهج التاريخي، ولان رصد التطورات ومعرفة أسبابها فقد استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الاول

الحقائق الجغرافية والديموغرافية لإندونيسيا وطبيعة نظامها السياسي

المطلب الاول: الحقائق الجغرافية والديموغرافية والسياسية لإندونيسيا:-

تتمثل اندونيسيا بأرخبيل متكون من ١٧ ألف جزيرة ، تبلغ مساحة اندونيسيا ٤٤ ، ١،٩١٩ كم٢، وحسب إحصاء عام ٢٠١٠ يبلغ عدد سكانها ٣٤٠،٢٤٥،٦١٣ مليون نسمة وهي بذلك تعد أكبر الدول الاسلامية ورابع دولة في العالم من حيث التعداد السكاني بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية[١].

يشكل المسلمون ٨٨٪ من مجموع السكان ، ويشكل المسيحيون البروتستانت ٥% والمسيح الكاثوليك ٣% والبوذيون ١% وأخرى ١% ، وتعد اللغة الاندونيسية اللغة الرسمية للدولة وهي من اللغات الهندو – أوربية ، ويوجد إلى جانبها أكثر من ثلاثمائة لغة ولهجة من أهمها الجاوية التي يتحدث بها أكثر من ٨٠ مليوناً والساندانيسية والآتشية والباتاقية والملاوية[٢].

أما من حيث الأعراق والقوميات فان الشعب الاندونيسي ينقسم الى الجاويين ٤٥% من السكان، والسندان : ١٤% ، والمادور : ٧.٥%، والملايو : ٧.٥%، وتشكل الجماعات العرقية الأخرى التي تعد بالمئات ٢٦% من السكان، ومن أهمها الصينيون ٤% الذين يسيطرون على التجارة والباتنغ والمينانغاب والآتشيون واللامبنغ والمنهال والتورغ والدايك والميلانس والهنود والعرب[٣].

إن اندونيسيا وفقا لهذا التنوع باتت تحوي امتدادات تراثية لكل من الهند والصين وأوروبا والشرق الأوسط ، فالتنوع الثقافي كان على مدى قرون كبيرا ومعقدا على نحو فريد ، وكانت المكونات التراثية المختلفة في حالة من التعليق تمكنت فيه الرؤى وطرق الحياة المختلفة ، وحتى المتعاكسة من التعايش فيما بينها وان لم يكن ذلك من دون توتر أو من دون عنف فقد كان على الأقل بنوع من التنسيق القابل للعمل حيث ينال كل طرف ما له من حقوق[٤]، إن استيعاب هذا التنوع الديني واللغوي والعرقي أسهم في بناء عقيدة النظام الأساسية والتي تدعى (بالبانتاشيسلا)أو المبادئ الخمسة التي يسير على هديها الشعب الاندونيسي ، وهي المبادئ المنظمة لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي وأساس فلسفة الدولة إذ تقوم البانتاشيسلا على الآتي[٥]:-

أ-الإيمان بالله الواحد الأحد (الربانية المتفردة).

ب-القومية وتنادي) بالوحدة الاندونيسية).

ت-الديمقراطية أو (الشعبية الموجهة بالحكمة في الشورى النيابية).

ث-الإنسانية العادلة المهذبة.

ج- العدالة الاجتماعي.

وقد جاءت هذه المبادئ في مقدمة الدستور الاندونيسي لعام ١٩٤٥ بما نصه (فقد قرر بناء الاستقلال القومي الإندونيسي وصياغته في صلب دستور للدولة الإندونيسية التي اتخذت لنفسها النظام الجمهوري ذات السلطة الشعبية القائمة على الربانية المتفردة ، والإنسانية العادلة المهذبة ، والوحدة الإندونيسية ، وعلى السلطة الشعبية الموجهة بالحكمة والحصافة في الشورى النيابية ، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة شعب إندونيسيا)[٦].

إن (البانتشاسيلا) تنص على الالتزام بإقامة مجتمع إندونيسي يقوم على المساواة والتعددية، وتعمل كإطار مرجعي على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمعات المحلية داخل إندونيسيا[٧].

إن طبيعة النظام السياسي الاندونيسي وفق ما اقرها دستور عام ١٩٤٥ المعدل[٨] الذي يتألف من ٣٧ مادة ، أخذت شكل النظام الرئاسي الجمهوري ، إذ نصت المادة الأولى (الدولة الاندونيسية دولة موحدة شكلها جمهوري)[٩]، أما أهم المؤسسات السياسية في اندونيسيا وفق ما قرره ذات الدستور للفصل بين السلطات فهي :-

١.الجمعية الاستشارية الشعبية ويسمى مجلس (بروماسيا وارتان راكيات) أو مجلس شورى الشعب ، وتعد ممثلة للشعب الاندونيسي ، وتتألف من (٧٠٠)[١٠] عضو يتم انتخاب (٥٠٠)عضو ويعين (٢٠٠) من الشخصيات المعروفة من القوميات المختلفة وبتوصية من مجالس المحافظات ، تكون مدة العضوية لخمس سنوات وتتم كل قراراته بالأغلبية ، كانت الجمعية مسئولة عن ترشيح الرئيس ونائبه بشرط حصولهم على أكثر من ٥٠% من الناخبين، ولها الحق في إقالتهم شريطة إن يتقدم الطلب من أغلبية أعضاء الجمعية بتهم الخيانة العظمى أو الفساد والانحراف بالعمل بما يتعارض والمصلحة الوطنية.

٢.مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة ، ويتكون من (٥٠٠) عضو من ضمنهم (٧٥) عضو يتم تعيينهم من القوات المسلحة من قبل الرئيس ، وفي كانون الأول عام ١٩٩٩م أعلن أن عدد المقاعد للجيش ستنخفض من ٧٥ إلى ٣٨ ، بينما سيرتفع عدد الأعضاء المنتخبين من ٤٢٥ إلى ٤٦٢ ، وفي عام ٢٠٠٤ استبعد الجيش نهائيا من المجلس وأصبح جميع الأعضاء منتخبين لمدة خمس سنوات ، للمجلس الحق في تقديم مشاريع القوانين ، ويقوم مجلس النواب فضلا عن مهمة التقنين بوظيفة إقرار ميزانية الدولة ووظيفة المراقبة وحق استدعاء الوزراء

واستجوابهم، بجانب الحقوق التي يتم تنظيمها في المواد الأخرى من الدستور، فإن المجلس النواب الشعبي حق الاستجواب وحق تقديم الأسئلة وحق إبداء الآراء[١١].

٣.المجلس الاستشاري الأعلى : ويسمى ديوان (برتيم بان جان أجونج) يمثل مؤسسة استشارية يختار الرئيس أعضاءها من الأحزاب السياسية والجماعات الوظيفية، وكذلك الجماعات التابعة للشخصيات المهمة والمؤثرة مهمته تقديم المشورة في السياسات الداخلية والخارجية الى رئيس الدولة أو نائبه وهم مسئولون أمام الرئيس وله الحق في إقالتهم.

٤.إدارة الأقاليم : تنقسم إندونيسيا إلى ٢٦ إقليما ، وكل إقليم يخضع لعمدة، والذي يتم انتخابه من قبل مجلس الإقليم لمدة خمس سنوات، والحكام الإقليميون – أو العمد – لا بد أن يتم الموافقة عليهم من قبل الرئيس وحاكم إقليم جاكرتا بالذات لا بد أن يتم التصديق على انتخابه من قبل الرئيس، فجاكرتا – العاصمة – تمثل مقاطعة خاصة مثلها مثل آتشية، والحكومة المحلية تعمل من خلال ثلاثة مجالس إقليمية، وبلدية، ومجالس وصاية[١٢].

وتتبع السلطة قيادة لامركزية في إدارة الدولة، إذ تم إعطاء صلاحيات لبعض الأقاليم ووصفها بذات الوضع الخاص ، ومنها آتشية أو نائجرو آتشية دار السلام ويوجياكرتا ، فلهم مزايا تشريعية، فالحكومة المحلية الآتشية لها حق تشكيل نظام قضائي مستقل، إذ أقرت في عام٢٠٠٣ الشريعة الإسلامية كالمصدر الأول للتشريع لديها، ويوجياكارتا ما زالت سلطنة وسلطانها حاليا سري سلطان هامنكوبوونو العاشر ذو الشعبية الجارفة هو حاكم الدائرة الفعلي مدى الحياة، وتقوم الأقاليم بانتخاب مجالس محلية تكون مهمتها توفير الخدمات وإدارة دوائر الوزارات المركزية في الأقاليم[١٣].

٥.السلطة التنفيذية : يقوم الرئيس المنتخب بتعيين الوزراء الذين يشكلون الحكومة ، وليس هناك قيد على الرئيس أن يختار وزراءه سواء من المنتخبين أم غير المنتخبين ، ويكون الوزراء مسئولين أمام الرئيس وله الحق في إقالتهم.

٦.السلطة القضائية : يوجد قانون جنائي واحد لكل أقاليم إندونيسيا واهم المحاكم[١٤] :-

أ-المحكمة الدستورية العليا

ب-المحاكم العليا في ولايات إندونيسيا المختلفة وتتعامل مع قضايا الاستئناف القادمة من محاكم المقاطعات.

ت-محاكم المقاطعات التي تتعامل مع شؤون الزواج والطلاق والصلح.

المطلب الثاني: سوهارتو والسلطة الجديدة واتساع دور الجيش:-

تدل دراسة خبرات وتجارب الدول في إدارة المرحلة الانتقالية فيما بعد التغيير أو الثورة الى وجود منهجين أو نموذجين رئيسين :- النموذج الأول: ويتسم بالانقطاع المؤسسي وتغيير شامل للنخبة السياسية الحاكمة وسياساتها وسقوط كامل للنظام السياسي بنخبته السياسية وحزبه الحاكم ، إذ يؤدي تردي الأوضاع الاقتصادية ونمو الحركات الشعبية التي تدعو الى مزيد من الحرية والحقوق الاقتصادية والسياسية الى إسقاط النظام ووضع دستور جديد وتبني قوانين جديدة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإجراء انتخابات تنافسية حرة ونزيهة مما يسمح بوصول أحزاب المعارضة الى الحكم وتدشين مرحلة جديدة من التطور السياسي.

النموذج الثاني: ويتسم بالتغيير المؤسسي المتدرج في إطار النخبة الحاكمة ، إذ لا يحدث الانقطاع المؤسسي ولا التحول السريع لشكل نظام الحكم ولا تغيير مفاجئ الدستور الدولة وإنما يحدث التطور السياسي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات التدريجية التي تتم على مدى زمني طويل ويرتبط بذلك اختلاط القيم الجديدة واتسام التفاعلات السياسية بأنماط التعاون والتنافس والصراع، ليس بين الأحزاب المختلفة فحسب، بل في داخل الأحزاب الكبيرة.

يعبر النموذج الثاني عن التجربة الاندونيسية وما شهدته في مسارات تحولها الديمقراطي، فالتحول جاء بشكل متدرج ، وفي كتابهما (الانتقالات من الحكم السلطوي) يؤكد (غيليرمو أودونيل وفيليب س. شميتر) أن الأنظمة السلطوية لها القدرة على شرعنة حكمها من خلال المزج ما بين صور التعبئة والاستعانة بالأشكال التقليدية للمؤسسات، وتروج لنفسها على أنها الحل طويل المدى لمشاكل النظام السياسي وأنها أفضل أنماط الحكم في مجتمعاتها فهي أنظمة تمارس الدكتاتورية والقمع وتعد بالديمقراطية والحرية ، إذ يمكنها أن تبرر نفسها بالمعنى السياسي على أنها سلطة انتقالية لا أكثر وتحاول توجيه الانتباه الى الانجازات الفورية كإنجاز السلام الاجتماعي أو النمو الاقتصادي[١٥].

إن ما تقدم ينطبق على فترة حكم سوهارتو[١٦] الذي كان يركز على المتحقق الآني ويدعي الديمقراطية ، إذ استمد شرعيته واستمراره لمدة ٣٢ عاما للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٩٩، من مؤسستين تمثلت بالجيش (المؤسسة العسكرية) ، وسيطرته من خلال حزبه (جولكار) المدعوم من الجيش على كل العمليات الانتخابية التي جرت في ذات الفترة ، فقد حل جميع الأحزاب السياسية والإبقاء على ثلاثة أحزاب كان يحق لها الاشتراك في الانتخابات النيابية وهي بالإضافة لحزبه، حزب التنمية المتحد والحزب الديمقراطي الاندونيسي فقد استطاع حزبه أن يحصل على

ثلثي المقاعد في الانتخابات البرلمانية للأعوام ١٩٧١ الى ١٩٩٧، إذ أعيد انتخابه رئيسا للبلاد خمس مرات[١٧].

فإذا كان سوكارنو[١٨] قد استمد شرعيته وقوته في استمرار حكمه من الجيش والحزب الشيوعي ، فان سوهارتو استمدها من الجيش والطبقة الرأسمالية التي ظلت مدينة له اثر تخليصهم من النظام الشيوعي ، ووعود سوهارتو بانفتاح إندونيسيا على سياسات السوق الحر والتقدم نحو عهد جديد من الرخاء والازدهار الاقتصادي.

إن طبيعة النظام الذي أقامه سوهارتو شكلتها في الأساس تربيته و تاريخه الوظيفي والعملي، فقد تربى في صغره على الفلسفة الأخلاقية لجاوة كبرى جزر الأرخبيل الإندونيسي وأكثرها سكانا، و هي تقاليد تؤكد على التناغم و التوافق، بمعنى رفض الاختلاف والمعارضة وهي أيضا تؤكد على احترام وتوقير الأكبر سنا و تلقى سوهارتو تدريبه العسكري على أيدي العسكرية الهولندية ثم اليابانية، وكلاهما بالضرورة كقوتي احتلال لبلد غريب كان همهما الأساسي هو تحقيق الأمن بمعنى النظر إلى العواقب الأمنية لكل سياسة باعتبارها أولوية أجدر بالاعتبار أشترك سوهارتو أو قاد خلال حياته العملية حملات كان مهمتها قمع الانتفاضات المحلية أو تمرد الشيوعيين أو الحركات الانفصالية في الأقاليم ، نتيجة لهذه الخبرات فإن سوهارتو كان يميل إلى نوع من الهوس بالنظام والاستقرار[١٩].

كما إن سوهارتو اتخذ من مبادئ البانتاشيسلا السابقة الذكر – التفسير الوحيد للديمقراطية التي يجب أن تسير عليها البلاد فهو يقول: "في ديمقراطية البانتاشيسلا ليس هناك مكان للمعارضة على النمط الغربي في عالم البانتاشيسلا لدينا الحوار لإنجاز التوافق بين الناس، ليس لدينا هنا معارضة كتلك التي في الغرب المعارضة من أجل المعارضة ولأجل أن تكون مختلفا، لا وجود لها هنا"، هذا الرفض لفكرة المعارضة من حيث المبدأ عبر عنه سوهارتو عمليا من خلال تطوير أدوات الدولة لتكون سلاحه في إجهاض كل صور المعارضة لنظامه في مهدها و قبل أن تنمو لتشكل خطرا عليه[٢٠].

ففي معرض تحييده المعارضة الإسلام السياسي في اندونيسيا ، فقد واءم بعض من الآمال الاسلامية الدينية من اجل تجميل صورته السياسية للإندونيسيين المسلمين، مما سمح له في بتنمية سياسة الاستيعاب والتعديل للقوى الاسلامية بشكل كامل وتأسيسه للإسلام السياسي الذي وجد تعبيره في رابطة المفكرين الإسلاميين الاندونيسيين المدعومة من سوهارتو ، وقد أدت سياسة الاستيعاب والتعديل التي اتبعها سوهارتو بالتحول الى دولة يرعاها الإسلام السياسي ضد الإسلام

الراديكالي وتامين عدم معارضة الإسلاميين لسياساته، وسماحه لحزب التنمية المتحد (حزب إسلامي) في خوض الانتخابات[٢١].

مع مطلع التسعينات كان الجيش قد أصبح المؤسسة السياسية الأكثر أهمية في إندونيسيا وقد لعب هذا الدور بشكل علني تحت الغطاء الشرعي لعقيدته العسكرية التي تقوم على الوظيفة المزدوجة للمؤسسة العسكرية التي تتمثل بحماية المصلحة الوطنية ، وإسهامه بموارده المؤسسية في تنمية البلاد ، هذه الموارد المؤسسية كان يقصد بها الخبرات الإدارية والتنظيمية التي يكتسبها ضباط الجيش من خلال ترقيهم في المؤسسة العسكرية، أما الإسهام بها في مهام التنمية فتمت ترجمته بدخول الآلاف من ضباط الجيش سواء من كانوا بالخدمة أو تقاعدوا منها في مختلف المؤسسات المدنية التي تشكل الجهاز البيروقراطي للحكومة ، من بين هؤلاء كان مئات يشغلون مناصب وزارية وبرلمانية وحزبية في حزب(جولكار)الحاكم وفي الإدارة المحلية والشركات المملوكة للدولة[٢٢].

غير أن الأمر الذي يحسب لسوهارتو انه قد رعى التنمية واسهم في تطور معدلات النمو، ففي عام ١٩٦٥ كانت إندونيسيا هي أفقر بلدان آسيا كان ٦٠% من السكان حوالي ٥٥ مليون نسمة – يعيشون تحت خط الفقر وفى أعقاب تسنم سوهارتو للسلطة حقق إجمالي الناتج المحلى للبلاد نموا بنسب تخطت ٦% سنويا طوال الثلاثين عاما التالية، وفى عام ١٩٩٦ كان ١١ % فقط من السكان – حوالي ٢٢ مليون نسمة – يعيشون تحت خط الفقر[٢٣].

حققت البلاد أيضا تقدما في معدلات التنمية البشرية مثل متوسط العمر المتوقع والخصوبة، ومعدلات الوفاة للأطفال، وفى الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء، وأخذت إندونيسيا موقعا متقدما بين اقتصاديات ما يسمى بالنمور الأسيوية و أصبحت واحدة من أكثر البلدان اجتذابا للاستثمارات طويلة المدى[٢٤].

غير أن ما تحقق كان على حساب أمور عدة يمكن إيجازها بالاتي[٢٥] :-

١.تراجع معدلات التوزيع لعوائد التنمية لدى غالبية المواطنين.

٢.عدم الالتزام بمعايير وضوابط الديمقراطية في إدارة الحكم والتفرد بالسلطة.

٣.زيادة الاعتماد على الجيش والقوى الأمنية في مقارعة المناهضين والمعارضين لسياسات الرئيس.

٤.تصاعد معدلات الفساد في الدولة وما عرف بفساد النخبة، بعد أن جمع سوهارتو حوله الرأسماليين والمنتفعين وأفراد أسرته ، فضلا عن الجيش الذي كان المساهم الأكبر في الاستثمار وقطف ثمار التنمية.

٥.سيطرة الدولة على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

٦.هشاشة النظام وعدم قدرته على تجاوز الأزمات الاقتصادية وفشل كل سياساته في تقليل آثارها.

فعلى مدى عقود ركز سوهارتو ونظامه الجديد على الاستغلال وتحقيق الثراء الفاحش أكثر من السيادة[٢٦]، إذ منح أولاده العديد من الاحتكارات التجارية العسكرية المتعددة، وقام الجيش بتشغيل مشروعات ربحية من خلال أكثر من ألف وخمسمائة شركة، وعلى عكس ما يحدث في تايلاند حيث يجلب الحكم العسكري القليل من الحداثة الى البلاد ويعمل بصورة ما في تطويرها، أصبح الشغل الشاغل للجيش الاندونيسي هو الحفاظ على نصيبه من كعكة الاقتصاد، واحتل تأسيس حكومة مدنية مستقرة أولوية تالية بعد ذلك[٢٧].

شكل منتصف التسعينات منعطفا هاما في الحياة السياسية في اندونيسيا التي كانت لا تزال تعيش حلم النمو الاقتصادي المستمر دون أي بوادر لأي صعوبات في المستقبل القريب في المقابل كان الجمود السياسي قد بدأ يدفع قطاعات مختلفة للتململ ، وبدا لأول مرة بعض دعاة الإصلاح السياسي يرفعون أصواتهم بالمطالبة بتداول حقيقي للسلطة ومكافحة الفساد، ومثل الحزب المعارض الحزب الديمقراطي الاندونيسي أول الأصوات الداعية لانتخابات نزيهة بعد أن شكك الحزب بانتخابات عام ١٩٩٢ واتهم الرئيس سوهارتو وحزبه بتزوير نتائج الانتخابات[٢٨].

إن خشية سوهارتو من تصاعد حدة المعارضة دعاه الى زرع الفتنة داخل الحزب الديمقراطي للنضال ، مما أدى إلى أعمال عنف بين أنصار (سوريا دي) زعيم الحزب الذي تم تعيينه في مؤتمر الحزب بالابنة الصغرى للرئيس السابق سوكارنو (ميجاواتي سوكارنو)[٢٩] فحصلت مواجهة عنيفة بين طرفي الحزب ، ولكن الأمر الذي لم يحسبه سوهارتو وجيشه في إعدادهم لخطة ضرب الحزب كان من خروج مئات الفقراء من حي (مارتمان) القريب من مقر الحزب واصطدموا مع رجال الأمن الذين ضربوا طوقا على مكان الحدث في معركة شرسة ، سرعان ما تحولت الى أعمال شغب وسلب ونهب طالت المحال التجارية والبنوك والمباني الإدارية القريبة وأحدثت خسائر كبيرة قبل أن تتمكن قوات الأمن من احتواء الموقف[٣٠].

إن أحداث عام ١٩٩٦ أشرت علامة هامة جدا بان المعارضة لنظام سوهارتو التي ظلت لفترة طويلة محصورة في قطاعات المثقفين والأحزاب السياسية وطلبة الجامعات قد تحولت لتشمل أول مرة الفقراء الذين كانوا يسكنون في عشوائيات حول العاصمة وفي مركزها من جهة وان ذات الأحداث لم تكن إلا بداية لما كان يختمر في الشارع الاندونيسي من غضب على النظام ومؤسساته العسكرية من جهة أخرى.

إن الاضطرابات التي بدأت تضرب الشارع الاندونيسي عززت بالأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا ومنها اندونيسيا ، وان أهم أسباب الأزمة في اندونيسيا كان الآتي[٣١] :-

١.أسلوب التنمية في الانفتاح الاقتصادي و إزالة القيود عن القطاع المالي، واتسام ذلك بالسرعة أكثر من اللازم و لم يتح معه الوقت الكافي لوضع ضوابط تتحكم في النشاط الاقتصادي.

٢.إسراف القطاع الخاص بالاقتراض والتوسع في مشروعات بطيئة الدوران اقتصاديا وكذلك المضاربات العقارية، كما أن معدلات النمو المرتفعة أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية وتدفق معها الاستثمار الأجنبي الذي أخفى معه العيوب الهيكلية في الاقتصاد ومنها انعدام الشفافية وانتشار الفساد وانخفاض الصادرات، وعجز الميزان التجاري.

٣.فساد الساسة ، فحصول الأزمة المالية كان نتيجة استغلال السلطة وسعيها لحماية الدائنين الغربيين والمصارف التي استشرى فيها الفساد على حساب الأعداد المتزايدة من الإندونيسيين الفقراء.

٤.عدم موافقة سوهارتو على الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي التي كانت تقتضي تجريد كثير من أفراد عائلته وأصدقائه من الاحتكارات التي كانت تحت أيديهم و استرداد قسم من الأصول المملوكة لهم لسداد بعض الديون، إذ أن مثل هذه الإجراءات تهدد الأساس الاقتصادي لسوهارتو وعائلته كما أنها فضحت علنا هشاشة المعجزة الاقتصادية التي كان يبنى عليها شرعيته السياسية.

فقد عبرت الأزمة الاقتصادية عن نفسها في تدهور قيمة العملة في مواجهة الدولار والعملات الأخرى ، وهجرة رؤوس الأموال الأجنبية ، ولم تفلح السياسات المالية في إنقاذ هذا التدهور ، ولم يكن النظام المصرفي بقادر على أن يؤدي دوره ، وأفضى كل ذلك الى حالة من الركود الاقتصادي ، وارتفاع أسعار الغذاء وأصبح العديد من الناس غير قادرين على الوفاء بمتطلبات الحياة ، صاحب ذلك زيادة هائلة في معدلات البطالة ، إذ تراوح عدد العاطلين ما بين ٤،٦ و ٥،٣ مليون متعطل عن العمل مما أدى الى مشكلات أمنية وتراجع مستوى الإنتاجية وأصبحت اندونيسيا ارض خصبة للفساد وتزايد تركز الثروة فكانت الباعث الرئيس للاحتجاجات ضد سوهارتو ونظامه ، فبدأت بمواجهات بين طلبة الجامعات وقوات الأمن لم تلبث أن اتسع نطاقها الى الحد الذي أصبح تمديدا للوحدة الوطنية[٣٢].

في عام ١٩٩٨ أعادت الجمعية انتخاب سوهارتو رئيسا للبلاد وإعطائه المزيد من الصلاحيات في تحدي واضح للاحتجاجات وغليان الشارع الاندونيسي، وفي مستهل فترته الرئاسية الجديدة فاجأ سوهارتو الجميع بتشكيل جديد للحكومة اثبت من خلاله انه لا ينوي الاستجابة الى مطالب

الإصلاح[٣٣]، فضلا عن إعلانه زيادة أسعار البترول بزيادة قدرها ٧١% ، وزيادة قدرها ٦٧% في أسعار تذاكر المواصلات العامة التي يعتمد عليها غالبية السكان[٣٤].

ويقدر عدد القتلى نتيجة الاحتجاجات للفترة من ١٢ – ١٥ مايس ١٩٩٨ في العاصمة جاكارتا وحدها (٥٠٠) فرد وسبعمائة فرد في مناطق مختلفة أخرى ، ووفقا لتقارير بعض منظمات حقوق الانسان في اندونيسيا فانه تم قتل قرابة (١٨٠٠) فرد في جاكارتا وحدها[٣٥].

لقد أدت قرارات سوهارتو وتعالي حدة الاحتجاجات الى خسارته لأهم مؤسستين كانت تكفل لسوهارتو الاستمرار ، وهما الجيش الذي أعلن تعاطفه مع الطلبة ومطالبهم ، والبرلمان الذي عبر ولأول مرة توجه مستقل عن الخط المعلن لنظام سوهارتو وانه – أي البرلمان – ينوي البدء في تشريع مجموعة من الإصلاحات التي تستجيب للحركة الطلابية، وإزاء ضغط الجيش والبرلمان وخسارة سوهارتو الموقف الأحزاب الاسلامية التي اجتمع بها لإقناعها بمساندته اضطر سوهارتو للتنحي في ١٨ مايس ١٩٩٨ وتولي نائبه (بحر الدين يوسف حبيبي) مهام الرئاسة وفقا للمادة الثامنة من الدستور(في حالة وفاة الرئيس أو استعفائه أو إعفائه أو تعذر قيامه بواجباته خلال مدة ولايته يخلفه نائب رئيس الجمهورية بقية تلك المدة)[٣٦].

المبحث الثاني

مسارات التحول الديمقراطي وآفاقه المستقبلية:-

بقيت الحياة الحزبية في إندونيسيا منذ استقلالها عام ١٩٤٥ بائسة ومحكومة بعصا الجيش إلى حد بعيد، ولم تشهد نظاما حزبيا ديناميكيا كالذي تعيشه اليوم منذ استقلالها، ففي عهد الاستقلال عهد أحمد سوكارنو كانت الأحزاب محدودة والمناخ الديمقراطي الذي تعمل فيه موجها من قبل الجيش، وفي عهد سوهارتو الذي عرف (بالنظام الجديد لم يكن على الساحة سوى ثلاثة أحزاب سياسية يضمن فيها الحزب الحاكم حزب جولكار الأغلبية الساحقة في انتخابات شكلية – كما ذكرنا سابقا – ، أما بعد سقوط نظام سوهارتو فقد نشط المجتمع الاندونيسي في تشكيل الأحزاب السياسية ، فقد تم إعطاء تراخيص لأكثر من (٢٠٠) حزب لم يستطع سوى اثنا عشر منها خوض الانتخابات التشريعية للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤، وبدأ الشروع في التحول الديمقراطي.

المطلب الاول: الانتخابات التشريعية والتعديلات الدستورية(دور المؤسسة التشريعية والجيش في انتقال السلطة):-

إن الاحتجاجات الطلابية استمرت على الرغم من تنحي سوهارتو عن السلطة واستلام نائبه(يوسف حبيبي)، الذي كان من المفترض أن يتم مدته الى عام ٢٠٠٣، فقد اعتبر تسليم سوهارتو السلطة لنائبه بأنه التفاف على مطالب الشعب وغير شرعي، إلا إن (حبيبي) شكل حكومته التي

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

جاءت مخيبة للآمال حسب الاصلاحيون[٣٧]، فقد اختار وزراءه من الحزب الحاكم (جولكار) ومن المؤسسة العسكرية وأبقى على بعض الوزراء من وزارة سوهارتو، الأمر الذي أدى الى تعالي الأصوات المنادية بانتخابات مبكرة ، ولم يكن أمام الرئيس إلا إعلان نيته إجراء الانتخابات ولكن بشكل دستوري، واستعان في تسويق خطته بأطراف مختلفة كان لكل منها تطلعاته التي يخدمها مسار بعينه لتعديل تركيبة السلطة ، وكان الطرفين الرئيسين في اللعبة السياسية هما الجيش وتيار الإسلام السياسي وكلاهما يفضل إجراء انتخابات برلمانية ، فالإسلاميون وعلى رأسه أمين رئيس الذي كان يتوقع صعود الإسلاميين في البرلمان الجديد وتحقيق الأغلبية (ثلثي الجمعية التأسيسية) التي ستنتخب الرئيس الجديد فيما بعد، وللجيش كانت الانتخابات البرلمانية فرصة لتمديد الوقت بما يتيح ترتيب أوراقه، فوجود العسكريين المعينين (٧٥) عضو فضلا عن الـ (٢٠٠) المعينين من الأقاليم والذين يسهل على الجيش أقناعهم والتلاعب بمجريات التصويت داخل الجمعية هو أمر سهل إذا أحسن الترتيب له شريطة أن تقوم هذه الأطراف باسترضاء الطلبة وكسب تأييدهم الأمر الذي يعد بعيد المنال عن الأطراف ذاتها[٣٨].

لم يكن أمام حبيبي إلا الاستعانة بالدعم الخارجي من خلال بعض الإصلاحات التي يقوم بها وكان من أهمها الآتي[٣٩]:-

١.حسم ملف تيمور الشرقية من خلال التصويت للانفصال أو البقاء ضمن الدولة الاندونيسية فجاءت النتائج في مايس ١٩٩٩ لصالح الانفصال.

٢.قطع جميع الروابط بين مسئولي الأجهزة والإدارات الحكومية والشركات الخاصة وأصحابها ، وتصفية الوجود الاقتصادي الجميع أبناء وأقارب الرئيس السابق سوهارتو في أجهزة وهيئات الدولة والشركات المملوكة لها.

٣.عزل ابن الرئيس السابق من رئاسة قوات الاحتياط بالجيش ، خاصة بعد توصل تحقيق عسكري الى مسئوليته عن بعض عمليات الفساد المالي داخل المؤسسة العسكرية.

٤.إعلانه الإفراج عن جميع المعارضين السياسيين الذين اعتقلهم النظام السابق.

٥.إعلانه إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في أوائل العام ١٩٩٩.

على الرغم من فوز الحزب الديمقراطي للنضال في انتخابات البرلمان عام ١٩٩٩ بزعامة ميغاواتي سوكارنو بنحو ١٥٤ مقعدا وحصول حزب جولكار على ١٢٠ مقعدا وحصول حزب النهضة المتحد بزعامة عبد الرحمن واحد[٤٠] ٥٩ مقعدا ، جاءت الانتخابات الرئاسية في الجمعية الوطنية لصالح عبد الرحمن واحد ليصبح الرئيس الرابع لإندونيسيا وتم إقناع ميغاواتي بمنصب نائب الرئيس بعد أن علمت بان توجه الجيش مع عبد الرحمن واحد، وكانت المخاوف بان واحد

سيسعى الى (أسلمة) الدولة، إلا انه قام بالتعبير عن نفسه بأنه ليبرالي إسلامي وقام بزيارة الى اسرائيل التي كانت نقطة الخلاف مع الجيش والتيار الإسلامي، وسعيه الى تكريس اللامركزية الإدارية التي باتت في نظر البعض بأنها تهديد لوحدة اندونيسيا، فأقيل من منصبه في عام ٢٠٠١ من قبل الجمعية التأسيسية لسوء حالته الصحية واتهامه بالفساد، وتسنمت ميغاواتي سوكارنو الرئاسة وفقا للمادة الثامنة من الدستور[٤١].

على الرغم من الدلالات الإيجابية التي حملها سيناريو الأزمة الأخيرة خاصة تكريس آلية الانتقال السلمي للسلطة، إلا أنها أثارت في الوقت نفسه الكثير من التساؤلات حول مستقبل الاستقرار السياسي وعملية التحول الديمقراطي والعلاقة بين تطور عملية التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي من ناحية، وإدارة عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى وقد تفاوتت التقديرات المتعلقة بمستقبل الاستقرار السياسي في إندونيسيا في ظل رئاسة السيدة ميجاواتي ، إلا أن تشكيل الحكومة الإندونيسية الجديدة عكس إدراكا واضحا لدى ميجاواتي القواعد اللعبة السياسية في إندونيسيا على ضوء الأزمة السياسية الأخيرة والتي كشفت عن الدور الهام الذي يمكن أن يمارسه البرلمان الإندونيسي كفاعل رئيسي في النظام السياسي جنبا إلى جنب مع الجيش في حالة الصدام مع مؤسسة الرئاسة ، كما عكست في الوقت نفسه إدراكها للتحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة وضرورة التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتخاذ خطوات أكثر راديكالية في برنامجي الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وأخيرا فقد حرصت ميجاواتي على تشكيل حكومة تضمن لها تمثيل كافة القوى السياسية والحزبية الدينية الفاعلة خاصة الجيش والأحزاب السياسية الرئيسية جنبا إلى جنب مع ضمان توافر عناصر الكفاءة والخلفية المهنية التي تتوافق وطبيعة المشكلات الرئيسة التي تواجه ميجاواتي خاصة المشكلات الاقتصادية والتي حددتها ميجاواتي في إعادة الاستقرار إلى العملة الأجنبية، وإصلاح النظام المصرفي وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية[٤٢].

في إطار تلك الخطوط العامة شرعت ميجاواتي الى تشكيل حكومة تكنوقراط ، إذ أسندت الوزارات الاقتصادية إلى أشخاص عرفوا بتأييدهم لسياسة التعاون مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية ودفع برنامج الخصخصة فأسندت مسئولية وزارة الاقتصاد إلى (دوروجاتون كونتجورو جاكتي) بينما أسندت وزارة المالية إلى (بويديونو) وهما معروفان بتأييدهما الواضح لسياسة التعاون مع صندوق النقد الدولي وتطبيق ورشة الإصلاح الهيكلي التي يطرحها الصندوق على اندونيسيا[٤٣].

لقد استطاعت ميجاواتي أن تفهم لعبة السياسة في اندونيسيا وشروطها ومرتكزاتها التي ينبغي عليها مراعاتها في حال أرادت الاستمرار ، لذلك عملت على الآتي[٤٤]:-

١.حرصها على تمثيل القوى السياسية الرئيسية خاصة حزب جولكار المعروف بدعمه للرئيس السابق عبد الرحمن (واحد) بالإضافة إلى تمثيل القوى السياسية الإسلامية والجيش.

٢.عملها الدؤوب داخل البرلمان لانتخاب حمزة حافظ نائبا لها ، والذي يوفر قدرا كبيرا من فرص الاستقرار السياسي من خلال التوازن الذى يمكن أن يقوم به حمزة بين مؤسسة الرئاسة، من ناحية، والبرلمان من ناحية أخرى، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل رئيسة يأتي في مقدمتها :

أ-رئاسته لحزب التنمية المتحد الذي يسيطر على (٧٠) مقعدا في الجمعية الاستشارية محتلا بذلك الترتيب الثالث بعد حزبي ميجاواتي وجولكار، الأمر الذي قد يضمن الميجاواتي ومؤسسة الرئاسة بشكل عام، قدرا أكبر من دعم وتأييد المؤسسة التشريعية في إندونيسيا في حالة استمرار التوافق بين ميجاواتي وحمزة.

ب- أهمية حمزة من كونه يمثل التيار الإسلامي التقليدي في إندونيسيا، الأمر الذي قد يوفر لها دعما داخل التيار خاصة في مواجهة أنصار الرئيس عبد الرحمن واحد الذي ينتشر أنصاره داخل نفس التيار من خلال رئاسته لجماعة نهضة العلماء التي تعد أكبر منظمة للتيار الإسلامي التقليدي في إندونيسيا.

ج- يوفر وجود حافظ في منصب نائب الرئيس مصدرا آخر لتحقيق التوازن الجغرافي داخل النظام السياسي فبينما تنتمي ميجاواتي إلى جافا التي تعد من الجزر الإندونيسية المركزية، ينحدر حمزة من غرب كاليمنتان والتي تعد ضمن الجزر الطرفية وتأتى أهمية العامل الجغرافي في ضوء أهمية الانتماءات الجغرافية في إندونيسيا، خاصة بالنسبة للجزر الطرفية التي تشعر بقدر كبير من التهميش في مواجهة سيطرة الجافانيز(نسبة إلى جزيرة جافا).

د- يمثل وجود حمزة مصدرا لتحقيق التوازن السياسي بين التيار القومي العلماني ممثلا في ميجاواتي والتيار الإسلامي التقليدي ممثلا في حمزة، وهكذا يمكن القول أنه بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه وجود حمزة كنائب للسيدة ميجاواتي في تحقيق التوازن داخل النظام السياسي الإندونيسي خلال الفترة القادمة سواء بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان، أو داخل مؤسسة الرئاسة ذاتها، أو التوازن الجغرافي والديني، فإن وجود حمزة يمكن أن يلعب دورا هاما في مواجهة مشكلات النزاعات الانفصالية في بعض الأقاليم خاصة في الأقاليم التي يسيطر فيها التيار الإسلامي.

٣.استمداد الشرعية لميجاواتي عن طريقين الأول : انتخابها في الجمعية التأسيسية خلفا لواحد، والثاني الأكثر أهمية هو حصولها على ٣٤% من نسبة الأصوات في انتخابات ١٩٩٩ في حين كان عبد الرحمن واحد قد حصل على ٢٤% ، مما يعني أنها استطاعت أن تكسب رضا الجيش في الحالتين.

لقد دلت التحولات السياسية في اندونيسيا على عمق الوعي والنضوج التدريجي للديمقراطية ، إذ صادقت الجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٢ على جملة من التعديلات الدستورية كان أهمها[٤٥]:-

١ – انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بشكل مباشر من قبل المواطنين بدلاً من قبل المجلس الاستشاري الشعبي.

٢– أصبحت فترة رئاسة رئيس الجمهورية ونائبه فترتين رئاسيتين كحد أعلى.

٣– انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب الشعبي بشكل مباشر من قبل الناخبين.

٤– تشكيل مجلس النواب الإقليمي مجلس الشيوخ وانتخاب جميع أعضائه بشكل مباشر من قبل الناخبين.

٥– يتم انتخاب جميع أعضاء المجلس الاستشاري الشعبي المكون من جميع أعضاء مجلس النواب وجميع أعضاء مجلس النواب الإقليمي بشكل مباشر من قبل الناخبين.

٦– قيام التعددية الحزبية بمعناها الحقيقي.

٧– فصل الشرطة عن القوات المسلحة.

٨– إلغاء الوظائف المدنية لأفراد القوات المسلحة.

٩ – حرية الصحافة.

١٠ – حرية التعبير دون الحصول مسبقاً على ترخيص لإقامة مظاهرة مثلاً، والاكتفاء بإعلام الشرطة.

١١ – انتخاب رؤساء المحافظات والأقاليم والبلديات من قبل المواطنين مباشرة عبر الانتخابات الإقليمية بدلاً من تعيينهم.

١٢ – تشكيل لجنة مكافحة الفساد.

١٣ – تشكيل المحكمة الدستورية.

١٤ – منح الحكم الذاتي الموسع لمحافظتي أتشيه وبابوا.

فمنذ عام ١٩٩٩ عرفت إندونيسيا أربع عمليات انتقال انتخابية رئاسية وبرلمانية سلمية في العام ١٩٩٩ والعام ٢٠٠١ والعام ٢٠٠٤ والعام ٢٠٠٩ كانت مكاسبها الديمقراطية خلال تلك

الفترة قد سجلت معدل عال وفق مقياس الحريات السياسية والمدنية الذي تعده منظمة (فريدوم هاوس (ست درجات من سبعة)، وانضمت البلاد إلى صفوف الديمقراطيات الليبرالية نسبياً في العالم وسجلت (٢،٥) درجة في العام ٢٠٠٩[٤٦].

إن الوعي الديمقراطي في اندونيسيا تم ترجمته في انتخابات عام ٢٠٠٤ والتي تعد أول انتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية والتداول السلمي للسلطة ، فإذا لعبت المؤسسة التشريعية دورا كبيرا في انتقال السلطة عبر ثلاثة رؤساء من عام ١٩٩٩ الى ٢٠٠٤ (جي بي حبيبي، عبد الرحمن واحد، ميغاواتي سوكارنو)، فان الديمقراطية عبر صناديق الاقتراع أوصلت الرئيس السادس لإندونيسيا (سوسيلو بامبانغ يودويونو)[٤٧].

الانتخابات التشريعية للاعوام(١٩٩٩و٢٠٠٤و٢٠٠٩)[٤٨]

اسم الحزب	عدد المقاعد ١٩٩٩	عدد المقاعد ٢٠٠٤	عدد المقاعد ٢٠٠٩	الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩	عدد الاصوات	النسبة المئوية
جولكار	١٢٠	١٢٧	١٢٥	يودويونو	٧٣.٨٧٤.٥٦٢	%٨٠.٦٠
الديمقراطي الاندونيسي للنضال	١٥٤	١٠٩	٩٥	ميغاواتي	٣٢.٥٤٨.١٠٥	%٢٦.٧٩
التنمية المتحد	٥٨	٥٨	٣٧	جوزيف كالا	١٥.٨١٤.٠٨١	%٢١.٤١
النهضة القومي	٥٩	٥٣	٢٧			
الديمقراطي	–	٥٦	١٥٨			
العدالة والرفاه	٧	٤٥	٥٧			
الامانة الوطنية	٣٤	٥٣	–			
الهلال والنجمة	١٣	١١	–			
اندونيسيا العظمى	–	١٤	٢٦			
الرفاه والسلام	–	١٣	–			
اخرى	٢٦	١٢	٢٥			
الجيش الاندونيسي	٣٨	–	–			

المطلب الثاني: الديمقراطية وبناء الاقتصاد الوطني:-

كان المراقبون ينظرون بإعجاب إلى إندونيسيا، بسبب إدارتها السليمة للمشروعات الاقتصادية الضخمة، وما تحققه من معدلات مذهلة في النمو الاقتصادي، حتى كشفت الأزمة المالية، التي هزت جنوب شرقي آسيا،(١٩٩٧-١٩٩٨)، عن الأسس الهزيلة، التي بني عليها الاقتصاد

الإندونيسي، فيما عرف باستراتيجية إحلال الواردات، إذ حقق الاقتصاد الإندونيسي نموا خلال السنوات العشر السابقة للازمة الآسيوية(١٩٩٧ – ١٩٩٨) بمعدل ٨% ولكن منذ النصف الثاني لعام ١٩٩٨ انهار سعر الروبية الإندونيسية والأسواق المالية، وتراجع النمو الاقتصادي إلى الصفر، ففي الوقت الذي لقيت فيه اندونيسيا الإشادة بسبب الإدارة الجيدة لاقتصاداتها الكلية ومعدل النمو المرتفع، فإن الأزمة المالية الآسيوية كشفت عن المثالب والثقوب في ثوبها الاقتصادي ومنها قطاع البنوك الضعيف والديون الخارجية المرتفعة المستحقة على القطاع الخاص والممارسات غير التنافسية التي خدمت المصالح المالية للرئيس السابق سوهارتو وعائلته وأصدقائه – كما سبق ذكره – وقد كان للأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الاندونيسي آثارها الخطيرة على الأوضاع في هذا البلد، فقد أدت الى تهاوي البناء الاقتصادي الاندونيسي والى الكشف عن الثغرات الخطيرة سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي[٤٩].

إن النمو الاقتصادي الذي حققته إندونيسيا لم يحقق توزيعا عادلا للثروة، فمتوسط الدخل الفردي المعلن ١٣٠٠ دولار لا يعبر عن حقيقة دخل أكثر من ٨٠% من السكان الذين لا يزيد دخلهم عن ٣٥٠ دولار، وقد جعل ذلك حراك الأزمة والعنف يستهدف السكان من أصل صيني الذين يسيطرون على أهم القطاعات الإنتاجية والتجارية ، أو يعبر عن سخط أبناء الأقاليم الغنية بمواردها ولكن أهلها محرومون كما نشأت حركات سياسية إقليمية تدعو إلى الفيدرالية بدلا من المركزية وتوزيع ثروات الدولة ومواردها بعدالة. واضطرت الحكومة الإندونيسية بسبب الأزمة المالية إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته ٤٣ مليار دولار[٥٠].

وقد كان من المتوقع أن تواجه إندونيسيا مشكلات اقتصادية قاسية، بسبب صراعات مع الحركات الانفصالية، وتدني مستوى الأمن في الأقاليم الإندونيسية، وتفشي الفساد، وضعف النظام المصرفي، وتوتر علاقاتها مع صندوق النقد الدولي، وفي ظل هذه الظروف، وكان المتوقع استمرار تدني الثقة لدى المستثمر، وعدم إيجاد فرص عمل جديدة. فضلا عن عدم استمرار معدل النمو الذي تحقق عام ٢٠٠٠ ، والذي بلغ ٤٠٨% ، نظرا لأنه قائم على عوامل قصيرة المدى، مثل: ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، وازدياد الصادرات غير النفطية وانخفاض الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية الأجنبية[٥١].

إلا أن التحولات السياسية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ وانتقال السلطة بشكل سلمي وعبر صناديق الاقتراع والتعديلات الدستورية التي أبعدت دور الجيش من الحياة السياسية ، قد أسهمت في إعادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب والمنظمات المالية الدولية لمساعدة اندونيسيا على تخطي آثار الأزمة ، إذ أظهرت أحدث البيانات والإحصاءات عن أن اقتصاد إندونيسيا نما خلال

٢٠١١ بمعدلات سريعة غير مسبوقة منذ الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧، وهو ما خفف من الشكوك بقدرته على تخطي التحديات التي يجلبها التباطؤ في الطلب العالمي، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي بنسبة ٦.٥% في عام ٢٠١١ ، متفوقاً على التوقعات التي رأت ألا يتجاوز نموه نسبة ٦.٤% [٥٢].

شهدت اندونيسيا نمواً كبيراً في حجم الاستثمارات مشابهاً لما حدث في الصين خلال أيامها التوسعية الأولى، فخلال العام ٢٠١٠ ، تمت الاستثمارات الأجنبية في اندونيسيا بنسبة ٢٠% لتبلغ رقم قياسي قدره ٢٠ مليار دولار ، وتزيد فرص دخول مثل هذه الاستثمارات إلى اندونيسيا مع انخفاض تكلفة الاقتراض لها وزيادة الحاجة للبنية التحتية مما لا شك سيساهم في زيادة النمو ، ومثيلاً لذلك، أظهر الاستهلاك المحلي مرونته أيضاً خلال العقد الأخير، معادلاً نسبة تتراوح ما بين ٥٠% و ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من نمو حجم الصادرات بشكل سريع[٥٣].

ومن المرجح أن تبقى تسهيلات السياسات الائتمانية وثقة المستهلكين، ليظل بذلك النمو مزدهراً ، بينما من المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات بسبب ضعف التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية، وأزمة الديون المتفاقمة في منطقة اليورو، على أن يتنبه صانعو السياسات في إندونيسيا إلى العجز المتزايد في الميزان التجاري الناتج عن الانخفاض المستمر في مستوى الصادرات، والارتفاع المستمر في مستوى الواردات استجابة للاستهلاك المحلي المزدهر ، وبما أن الصين واحدة من أهم مستوردي السلع الإندونيسية، فسيكون اقتصاد البلاد معرضاً للتذبذب وفق اتجاه النمو الصيني، وتعادل المواد الخام والفحم والنفط الخام وزيت النخيل ما يقارب ٧٠% من صادرات اندونيسيا، ويأتي الطلب عليها بشكل أساسي من الصين[٥٤]، فضلا عن كون السياسات الحكومية الهادفة الى زيادة الموارد العامة للدولة أدت الى التوجه لقطاعي البترول والغاز الطبيعي للقيام بالمهام التنموية ورفع معدلات النمو، وشجع الحكومة على ذلك زيادة أسعار هذه السلع عالميا خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وإقبال الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في هذا القطاع مما تسبب في تراجع كميات الاحتياطي من البترول والغاز الطبيعي وبالتالي التأثير على استدامة التنمية في اندونيسيا للفترة المقبلة[٥٥].

المطلب الثالث: تحديات الديمقراطية في اندونيسيا وآفاقها المستقبلية:-

تفتخر اندونيسيا، بفضل حركة الإصلاح، بمكانتها كأكبر تجمع إسلامي وثالث أكبر ديمقراطية في العالم بعد الهند والولايات المتحدة، وهي المكانة التي تحاول اندونيسيا الاستفادة منها في تعاملها مع الأسرة الدولية، إذ باتت صناديق الاقتراع والعملية الانتخابية عامل حسم في إضفاء

الشرعية على الحكومة الاندونيسية ، مما يعني التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، إلا أن الديمقراطية الاندونيسية لا زالت تشوبها الكثير من العناصر التي تشكل تحديا حقيقيا تحول دون وصولها الى درجة الطموح التي يتمناها المواطن الاندونيسي ، ولعل من أهم التحديات يمكن تشخيص الآتي[٥٦]:-

١- يبقى وباء الفساد من المظاهر البارزة التي ورثتها إندونيسيا من الأنظمة السابق، وهو لا يزال مستحكما في الحياة العامة، ولا تبدو التشريعات والأنظمة التي يعلن عنها بين الحين والآخر لمكافحة هذا الداء مجدية، إذ أصبحت ظاهرة الفساد من الممارسات الطبيعية بل والضرورية أحيانا في كافة مؤسسات الدولة إلا نادرا، رغم تجريم هذه الممارسات قانونيا ، لكن استفحال الظاهرة جعل مكافحتها أمرا غير يسير ، إذ تكلف هذه الممارسات الاقتصاد الإندونيسي مليارات الدولارات سنويا، وهو ما أبقى الحالة الاقتصادية للمواطن الإندونيسي دون تحسن، إن لم نقل إنها تراجعت عن ما كانت عليه في عهد سوهارتو، إذ يعيش اليوم ٤٩% من السكان على أقل من دولارين في اليوم ، فثمن الديمقراطية – كما يراه المواطن الاندونيسي – بات يثقل كاهله ، ولان كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم اندونيسيا كانت تكتسب جزءا هاما من شرعيتها من خلال توفير الخدمات للمواطن ورفع مستوى المعيشة وتقليل نسب البطالة ومحاسبة الفاسدين في الأنظمة السابقة والحالية ، ولكن المواطن الاندونيسي لم يجد مصداقية في محاربة الفساد بعد عجز الدولة عن محاسبة سوهارتو وعائلته في تهم الفساد التي وجهت إليهم من قبل القضاء الاندونيسي.

٢- بقاء النخب السياسية القديمة كمرتكز أساسي لكل الحكومات ومستقبل التحالفات في الجمعية الوطنية ومجلس النواب ، سواء من حزب جولكار كما هو واضح في نتائجه الانتخابية إذ شكل الحكومة مع الحزب الديمقراطي – حزب الرئيس سوسيليو ، أم المؤسسة العسكرية ، ومما تجدر الإشارة إليه هنا بأنه وعلى الرغم من تقديم الحزب لاعتذار عن ما صاحب مسيرته السياسية أبان حكم سوهارتو وإعلانه تغيير فكره السياسي من اجل اندونيسيا ، فانه لعب دورا في إفشال خطط الحكومة في تقديم عائلة الرئيس الأسبق سوهارتو وأقاربه للمحاكم – المختصة بتهم الفساد ، أما الجيش ، فعلى الرغم من استبعاده من العملية السياسية وتحديد دوره في الحماية الوطنية ، فان الجيش لا زال عاملا صعبا تجاوزه، ولعل ما شجع المؤسسة العسكرية على تقليص دورها السياسي هو أن رأس الدولة هو أحد رموز هذه المؤسسة فالجنرال (يودويونو)[٥٧] ارتقى لرتبة عسكرية عليا في الجيش قبل أن يتقاعد وتولى منصب الوزير المنسق للشؤون الأمنية في حكومة (ميغاواتي)، وهو أعلى منصب وزاري معني بالشؤون العسكرية والأمنية، ولذلك يعتبر الجيش

(يودويونو) ممثلا غير رسمي لهذه المؤسسة الفاعلة في الحياة العامة الإندونيسية ، كما أن وصول أي شخصية عسكرية الى سدة رئاسة البلاد في القريب أم البعيد سيكون محكوم عليها بالفشل إذ لم تستثمر الثقل الذي يحتله الجيش في مجمل الحياة السياسية.

٣- المحافظة على كيان الدولة ومواجهة حركات الانفصال ، باعتبارها اخطر تحد للنظام الديمقراطي الجديد وخاصة أن الأساليب القمعية يصعب تمريرها كما كان يحدث في الماضي، فضلا عما عكسته تجربة استقلال إقليم تيمور الشرقية من تعزيز للأفكار الانفصالية وهو ما يعنى أن إندونيسيا مقبلة على موجة جديدة من العنف في عدد من الأقاليم سواء كان ذلك تحت دعاوى انفصالية أو اضطهاد ديني مثال ما يشهده إقليم (أتشيه) وجزر (مولكو وبابوا)، إذ تشعر هذه الأقاليم بأنها قاعدة النمو في اندونيسيا بالمخزون النفطي والغازي الذي تحويه أراضيهم وخاصة إقليم (آتشي ومالكوم) في الوقت الذي يعاني السكان من الفقر وعدم توزيع عوائد التنمية بشكل عادل ، الأمر الذي يؤدي الى دعاوي انفصالية وأزمات للحكومة المركزية، فضلا عن الدعم الدولي الذي تلقاه هذه الأقاليم والذي يغذي روح الانفصال من اجل إضعاف اندونيسيا اقتصاديا ، كما أن فشل الدولة في الدفاع عن حرية المواطنين الدينية المكفولة رسميا لهم هو من أهم العوامل التي من شأنها أن تعوق مسيرة الديمقراطية.

٤- محافظة طرفي معادلة الحكم اللذين يبدوان ظاهريا في حالة توازن وشراكه ممثلة في التيار الإسلامي والتيار العلماني، على قواعد اللعبة الديمقراطية، لاسيما وان كل طرف على حدة لا يمتلك كافة أركان معادلة الاستقرار كما تعكسها الخبرة التاريخية للتجربة الإندونيسية، وخاصة فيما يتعلق بولاء العسكريين، وتأييد ودعم رجال الأعمال ومن ثم فمن المتصور أن تستمر حالة الشد والجذب لفترة قادمة مع الأخذ في الاعتبار جدية الخطوات الإصلاحية التي يجب أن تأخذ سبيلها للتنفيذ بشكل سريع وأن تكف كافة الأطراف عن المطالبة بثمن دورها في التغيير، فعلى الرغم من كون هدف الاستقرار يظل هو الأكثر منطقية وتوافقا مع حالة عدم الاستقرار التي عاشتها إندونيسيا لفترة نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٩)، إلا أن كثرة الأطراف المشاركة في الأزمة أو تلك الباحثة عن حلول وطموحات سياسية، قد زاد من تعقيد شبكة التحالفات السياسية، فضلا عن زيادة الثقل النسبي لبعض القوى السياسية والأشخاص وهكذا يمكن القول أن مصدر التهديد المحتمل للنظام القائم، يكمن في القدرة على ترسيخ دعائم التجربة الديمقراطية وتجاوز المرحلة الانتقالية التي شهدتها إندونيسيا، ودعم معادلة الاستقرار القائمة على الموازنة بين ولاء العسكريين والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع رجال الأعمال والبيروقراطية الإندونيسية من جانب ثان مع الأخذ في الاعتبار قدرة المؤسسة العسكرية على الإمساك بخيوط اللعبة السياسية و تحريك الأحداث من

وراء الستار وهو وضع ليس من اليسير حدوث تغييرات كبيرة فيه في المستقبل القريب و المتوسط، لما يتسم به هذا الوضع من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة.

٥- محاولة التأثير على الموروث الثقافي الاندونيسي من خلال حركات التنصير والتغريب التي تشهدها العديد من المناطق الاندونيسية والنائية منها خاصة، والتي تغذي بدورها حالات العنف وتحطيم أسس التوافق التي اعتمدها المجتمع الاندونيسي منذ الاستقلال وفق مبادئ (البانتاشيسلا)، وظهور بعض الامتدادات الدينية الغريبة على المجتمع والإلحادية منها خاصة التي أثارت حفيظة المسلمين ضدها مما ولد حالات عنف شهدها إقليم (آتشي)، والتي أسهمت في ولادة الإسلام المتشدد الذي يسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية كمصدر أساس للتشريع مما ينذر بالمستقبل حصول أعمال عنف ، فقد تم تأشير غياب التسامح الذي عرف به المجتمع الاندونيسي والذي كان العامل الحصين لوحدتها وتعايشها في ظل التنوع ، ولعلنا لا نبالغ إذا ما ذهبنا مع (باراج خان) في تشبيهه للديمقراطية الاندونيسية في ظل التحدي الثقافي عندما يقول مع ذبول الهوية القومية والانحراف بالموروث الثقافي لإندونيسيا تصبح الديمقراطية مثل السيارة التي تفقد أجزاءها وهي سائرة في طريق وعر ويفضل القادة الاندونيسيون أن تظهر البلاد وكأنها مركز تأليفي للديمقراطية والخطاب السياسي ولكن الواقع ينذر بغير ذلك[٥٨].

المبحث الثالث

الحياة الاقتصادية في اندونيسيا:

تتمتع أندونيسيا بثروة طبيعية ضخمة فهي تقدم ٤٠% من المطاط في العالم و ٢٠% من القصدير و ٩٠% من الكينا و ٨٥% من الفلفل و ٧٥% من الكابوك و ٢٥% من زيت النخيل و ٢٠% من الشاي و ١٧% من السكر و٥% من البن و ٣% من البترول ، إضافة إلى ثروة خشبية هائلة ومنتجات أخرى كثيرة، وهي تحتل المرتبة الثانية في العالم بإنتاج المطاط بعد ماليزيا، والمرتبة الرابعة بإنتاج فول الصويا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل ، والخامسة بانتاج الخشب بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والبرازيل وكندا، والخامسة بإنتاج الشاي بعد الهند وسيلان والصين واليابان، والخامسة أيضاً بانتاج الرز بعد الصين والهند وباكستان واليابان، والخامسة بانتاج القصدير بعد ماليزيا وبوليفيا والصين وتايلاند[٥٩].

أولا – **الزراعة:** يعمل أكثر من ٧٠% من السكان بالزراعة، ويساعدهم على ذلك خصوبة التربة التي لا تزال بكراً والناتجة عن تحلل البازالت بسبب كثرة البراكين، والمياه المتوفرة الناتجة عن غزارة الأمطار ودوامها، والحرارة الدائمة، إضافة إلى اتساع الأرض وإن كان قسم منها لا يزال مغطى بالغابات فإنما يحتاج إلى قطع الأشجار وإقامة الأرض الزراعية وبمجرد أن يشعر السكان

بحاجة إلى الأرض واستثمارها يقومون بقطع الغابة، لذلك نجد المناطق المزدحمة بالسكان قد خلت من الغابة على عكس المناطق القليلة السكن، والفلاح الأندونيسي قوي ونشيط ، يبدأ عمله من الصباح الباكر عندما يكون الجو معتدلاً ، وقبل أن يبدأ الحر، وعندما يجلس لتناول طعام الغداء يكون قد استحم قبله ، وقد أصبح الحمام اليومي عادة من عادات الفلاح حتى أنه كثيراً ما يستحم مرتين، وعندما ينصرف من مزرعته مساءً يعمل في بيته ببعض الصناعات البسيطة كلف السجاير وغيرها، ومن كانت حالته أحسن حالاً يذهب إلى الملاعب الرياضية، هذا بالنسبة إلى الذين يعملون بمزارعهم الخاصة ، أما من يعمل في المزارع التي تمتلكها الشركات فيعمل في الوقت المحدد له، ويكون العمل بالتعاقد لعدة سنوات ويسمي الفلاحون أنفسهم المقيدين بعقد، والعمل في أندونيسيا شاق ومرهق وخاصة أن الجو حار ورطب وهذا أيضاً مما يساعد على انتشار مرض الملاريا ، ومع ذلك فالفلاح صاحب الأرض يتحمل كل شيء في سبيل العمل وتأمين نفسه، وخلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٠) استطاعت اندونيسيا من الاهتمام بالمحاصيل النقدية والاستثمار في زراعتها من اجل مردوداتها، ومن أهم تلك المزروعات[٦٠]:-

١-**الرز**: وهو أهم الحاصلات في أندونيسيا لأنه غذاء السكان الرئيسي، وزراعته تستلزم جهداً كبيراً وعناية مستمرة في تعهد الزرع نفسه ، وفي حفظ المدرجات والسدود والمنشآت الخاصة بالري ، وهناك طريقتان لزراعته : الأولى زراعته في مناطق مسطحة مغمورة بالماء والأخرى في المرتفعات وتعتمد على ماء المطر، وتنتج البلاد ١٠ ملايين طن منه.

٢-**القمح** : ويزرع في المناطق القليلة المطر وتنتج البلاد ٣ مليون طن.

٣-**الذرة** : وتنافس زراعة الرز لأنها تحتاج مثله إلى كثير من الماء والحرارة .

٤-**النارجيل: او جوز الهند**: ويعتبر من الغلات الرئيسية في اندونيسيا ، ولمنتجاته منافع شقى للسكان ، فالسائل الذي بداخله يعتبر مشروباً لذيذاً ، والمجفف منه يسمى كوبرا ويصدر ، ويستفاد منه في الحلويات والفطائر ، كما أنه يعتبر مصدراً هاماً للدهن النباتي الذي يدخل في صناعة الصابون والطلاء والسمن النباتي . ومن ألياف جوز الهند تصنع الحبال الخشنة، والقشرة الخارجية تحول الى نوع من الفحم مرشح للغازات والأقنعة الواقية.

٥-**نخيل الزيت** : وقد انشئت له مزارع كثيرة ، ويستفاد منه في الزيت النباتي والصابون ، وقد دخل اندونيسيا في منتصف القرن التاسع عشر من غرب أفريقية.

٦-**الفول السوداني** : وتنتج أندونيسيا كميات كبيرة من هذه المادة.

٧-**التوابل والبهارات** : وتنتجها أندونيسيا وخاصة في جزر المولوك، حتى عرفت هذه الجزر باسم جزر البهارات ، ومن أنواعها الفلفل الأسود والأبيض والأحمر والقرفة والزنجبيل والقرنفل وجوز الطيب والفانليا . وتعتبر من المواد المستهلكة بكثرة في الأطعمة ويبلغ انتاج الفلفل ٤٠ ألف طن.

٨-**الكينا** : وتنمو على أعالي الجبال، وتستخرج مادة الكينين من لحاء أشجار الكينا، وهو من خير الأدوية لعلاج مرض الملاريا التي تنتشر بكثرة في المناطق الحارة .

٩-**الشاي** : وأصله من الشرق الأقصى ، وانتقلت الشاي إلى أوروبا في منتصف القرن السابع عشر.

١٠-**البن** : ويزرع في المرتفعات وخاصة في جزيرة جاوة، وكان البن في أواخر القرن التاسع عشر من أهم صادرات اندونيسيا.

١١-**الكاكاو** : تعتبر اندونيسيا من البلاد المهمة لانتاج هذه المادة . وقد كانت تصدر ربع صادرات العالم منه ، وفي عام ١٩٤٠ شكلت صادراتها ٢٩ بالمئة من صادرات العالم ، ثم تقدمت غانا ونيجيريا في هذه الزراعة تقدماً كبيراً فاقتا ما سواهما.

١٢-**نخيل الساجو** : وتؤخذ من ثماره مادة نشوية تدخل في صناعة الحلوى والفطائر.

١٣-**الكاسافا** : ويطلق عليه المانيوق ، وهو نبات درني تجود زراعته في المناطق الحارة ، ويستخرج من درناته نوع من الدقيق يسمى التابيوكا ، ويدخل في صناعة الحلوى ، ويقبل عليه الأوروبيون بشغف كبير . وهذا النبات يقوم بدور البطاطا في المناطق المعتدلة.

١٤-**الكابوك** : ويطلق عليه اسم القطن الحريري ، وقد جاءت هذه الزراعة من جنوب اميركا ، والقطن الذي يستخرج من البذرة مفيد جداً لأنه خفيف في وزنه ويقاوم الماء كذلك وهذا ما يجعل الإقبال عليه كبيراً لحشو الوسائد وأكياس النوم وملابس الوقاية من الغرق، وأصبحت أندونيسيا من أهم البلاد التي تمون به العالم، ويصل ارتفاع الشجرة إلى علو ٣٥م ويمتص خشبه الصوت.

١٥-**التبغ** : وجاء إلى أندونيسيا في القرن السابع عشر من أمريكا عن طريق الاسبان وينمو في سومطرة وجاوة ومادورا .

١٦-**المطاط** : وهو من أهم الحاصلات التي دخلت البلاد وجنت من ورائها أموالاً طائلة، وتأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد ماليزيا بانتاج المطاط الطبيعي الذي يقدر بـ ٢٤٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٧٠، ويشكل المطاط ٣٠% من دخل أندونيسيا.

١٧-**قصب السكر** : وتنتجه أندونيسيا بكثرة ، حيث يلائم المناخ هذه الزراعة، وفي البلاد موسمان تجود فيهما هذه الزراعة.

هذا بالإضافة إلى الموز والمانجو والفواكه والأناناس والدوريان والجوت والقنب والتفاح الذي يزرع في مالانغ في شرق جاوة . ويضاف إلى هذه الثروة الزراعية ثروة خشبية طائلة ، فنجد أخشاب الأبنوس ، والأرز الاستوائي ذي الرائحة العطرية ، والخيزران ويوجد في البلاد أكثر من ١٥٠ نوعاً من شجر الفخيل منها التك (الساج الهندي)، والبامبو والموجني وكلها من الأخشاب الثمينة، وتلتج أندونيسيا(٩من١٠) حاجة البلاد من هذا الخشب وفي المناطق المرتفعة تكثر غابات البلوط والصنوبر، وفي المناطق الساحلية المنخفضة تكثر نباتات المانجروف وهي أشجار ذات غصون رفيعة تتدلى إلى الأسفل حتى تصل إلى سطح الماء فتشبه نبات الصفصاف.

وتعتبر الثروة السمكية لا بأس بها ، فهناك الطون والسردين في البحار، وإضافة إلى صيدها عمل السكان على تربية الأسماك في البحيرات والأنهار وحتى في أحواض الرز بين محصولين، وتقدر كمية صيد السمك بـ ٨٠٠ الف طن، ويرعى السكان الجاموس والثيران والخيل والأغنام ، وإن لم تلعب أندونيسيا دوراً مهماً بتربية الحيوانات فإن لها أهمية كبرى في الحيوانات غير المستأنسة التي تعيش في الغابات الحارة وفي مناطق السافانا، وتقدر الثروة الحيوانية بـ ٢٠ ميلون رأس[٦١].

ثانيا-الصناعة:

وخلال المدة(١٩٩٥-٢٠١٥) كان البترول الأندونيسي ليس هاماً بالنسبة إلى الإنتاج العالمي، إلا أنها أهم مصدر له في شرق آسيا، وعلى كل فهو يزيد عن حاجة البلاد ويصدر، ويدر على البلاد دخلا لا بأس به، ويقدر الانتاج اليوم بـ ٣٠ مليون طن يستهلك ثلثاها ويصدر الباقي.

وكان القصدير يستخرج منذ عدة قرون، ولكن طرق استعماله والحصول عليه وعلى كميات أكبر قد زادت كثيراً في هذا العصر، وتعتبر الجزر الثلاث الصغيرة (بانكا ، بيلتون ، سنكب)، الواقعة بين سومطرة وبورنيو من أغنى موارده، وهي تجعل البلاد تحتل المرتبة الخامسة بانتاجه في العالم بعد ماليزيا وبوليفيا والصين وتايلاند، ويقارب انتاج أندونيسيا ١٥ الف طن منه، وهناك البوكسيت إضافة إلى الذهب والفضة الموزعة مناجمها في (بورنيو وسيلبيس) وسومطرة.

لا تزال الصناعة تؤلف قسماً بسيطاً من الانتاج القومي إذ لا تعطي أكثر من ١٠٪ من الدخل بينما تعطي الزراعة ٥٦% منه، ويتألف معظم القطاع من معامل صغيرة للتحويل وأخرى للنسيج ما زال أكثرها أنوالاً يدوية، والنسيج صناعة يدوية قديمة في أندونيسيا، والملبوسات التقليدية مشهورة ومطلوبة في جنوب شرقي آسيا، وتقدمت صناعة الاسمنت والسكر وغيرها من الصناعات الأخرى . وهناك مشروع لإقامة ثلاثة مصانع للحديد ، ومعمل للسماد الكيماوي وآخر للألمنيوم[٦٢].

ثالثا- المواصلات :

تعتبر المواصلات قليلة إذا قيست بمساحة البلاد العامة وأهم هذه الطرق في (جاوة ومادورة وسومطرة وبيللتون وسيلبيس) أما بقية الجزر فالمواصلات فيها قليلة ورديئة، ويوجد في البلاد من السكك الحديدية (٦٦٠٠) كيلومتراً معظمها قديم، والدولة هي التي تملك السكك الحديدية، وأكثر هذه الطرق في جزيرة جاوة، ثم في سومطرة في أجزائها الشمالية والجنوبية، وتعتبر الخطوط الداخلية أهم وسائط النقل في بورنيو وسومطرة[٦٣].

رابعا-التجارة :

أهم المواد التي تصدرها أندونيسيا هي البترول والمطاط والقصدير والتبغ والبهارات والكوبرا وزيت النخيل ويمثل القصدير والمطاط نصف قيمة الصادرات الأندونيسية، وأهم المستوردات هي الرز، والآلات، والمنسوجات والمواد الكيمياوية والورق، والحيوانات الحية، ويعتبر الميزان التجاري الأندونيسي رابحاً، والوحدة النقدية الأندونيسية هي الروبية والتي ظلت متقلبة بين مدة واخرى بسبب الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها اندونيسيا خلال العقد الاخير من القرن العشرين[٦٤].

الخاتمة: من خلال ما تقدم توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن ايجازها كالآتي:-

١.تقدم التجربة الاندونيسية وفق منهج التدرج معالم قوة مكنت الدولة من احتواء العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإندونيسيا تتعرض للهجوم من عدة نواحي أما من قبل الانسان وأما من قبل الطبيعة ، فهي معرضة على الدوام للانفجارات البركانية والزلازل والأمراض والتسونامي والأزمات المالية والعرقية والدينية ، وكانت بلا دفاع في مواجهة كل ذلك، ولكونها دولة غير فاشلة فإنها باتت معجزة في وقوفها أمام كل هذه التحديات وقدمت نموذجا ديمقراطيا استطاع أن يصل الدولة الى بر الأمان سياسيا والى حد مقبول اقتصاديا.

٢.إلا أنها وبذات الوقت تبدي ملامح عدم الاستقرار لاستمرار النخب السياسية القديمة فكريا، والنخب العسكرية التي وان غادرت العملية السياسية ولكن لا يمكن تجاهل دورها في تحريك أسس وقواعد العملية الديمقراطية لحاجة النخب السياسية لمثل هذا الدور للمحافظة على وحدة الدولة.

٣.كما أن التحول من الإدارة المركزية الى اللامركزية والاعتراف بحريات الأفراد وحقوقهم في المساهمة في التعبير من خلال المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني قد أسهمت في بلورة التوجه الى دولة المؤسسات والفصل بين السلطات.

٤.إن قلة كفاءة الحكومات المحلية نتيجة ممارسات الأنظمة السابقة يشكل صعوبة في تطبيق اللامركزية الإدارية، فتحويل المبالغ للحكومات المحلية من دون معرفة دقيقة للنفقات اللازمة ومن

دون مراقبة وإجراءات وقائية إدارية قد يشجع على انتشار الرشوة و الفساد إلى المستويات الحكومية الأدنى، لذلك يجب العمل على رفع كفاءة الحكومات المحلية عن طريق تعزيز الرقابة وفرض إجراءات وقائية و عقوبات إدارية لمنع أي تلاعب من قبل المسئولين الإداريين ولكن في ظل التشريعات القانونية والتعديلات الدستورية فان اندونيسيا قادرة على أن تقدم نموذجا يحتذى به في عملية التحول الديمقراطي.

الهوامش:

(١) اسماعيل احمد ياغي، تاريخ شرق آسيا الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٤، ص١٣.

(٢) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، اندونيسيا معلومات وحقائق، سلسلة دراسات العدد(١٩)، ٢٠١٠، ص١٠.

(٣) لطفي اسياوكنتا، التجربة الديمقراطية في العالم الاسلامي، ترجمة هاني عبد العظيم، جاكارتا، منشورات معهد غوتا، ٢٠١٢، ص٢٣.

(٤) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ص٤٨٤.

(5) Akira Nagazumi, The History of Indonesia, Jakarta, The Institute of Historical Studies, 1976,p.219.

6) The Indonesian Constitution and its Treatments, The General Assembly, Jakarta , (2008,p.3.

(٧) وزارة الاستعلامات الاندونيسية، اندونيسيا، ترجمة قسم الاستعلامات والعلاقات العامة بسفارة اندونيسيا بالقاهرة، ١٩٦٠، ص٣٥.

(٨) جرت على الدستور الاندونيسي اربع تعديلات منذ اقراره عام ١٩٤٥. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٣٦.

(9) The Indonesian Constitution and its Treatments, Op. Cit.,p.4.

(١٠) كان عدد اعضاء الجمعية الاستشارية وفق ما قرره دستور عام ١٩٤٥(١٠٠٠)عضو، وفي تعديل كانون الثاني ١٩٩٩ تم تخفيض العدد الى (٧٠٠) عضو. للمزيد ينظر: l bid , p.5.

(١١) الفقرة ثاني من المادة(٢٠ أ) من الدستور الاندونيسي. للمزيد ينظر: Indonesia's Political System since 1945, Australia your Police Network, 2011.

(12)William H. Fredrek and Robert L. Worden, Indonesia a Country Study, Library of Congress, U.S.A., p.143.

(13) l bid, p.146.

(١٤) طلال حامد خليل، الانتقال من النظام الشمولي الى الديمقراطية المعوقات وآفاق المستقبل(التجربة الاندونيسية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد(٢)، ٢٠١٣، ص١٨٩.

(15) Akira Nagazumi, Op., Cit., p.267.

(١٦) ولد سوهارتو في ٨ حزيران ١٩٢١، لاسرة تعمل بالزراعة وتلقى تعليمه في المدارس الجاوية، والتحق بالجيش الهولندي عام ١٩٤٠ وتم ترقيته لرتبة رقيب عام ١٩٤٢، ثم التحق بالجيش الاندونيسي واشترك في

معارك التحرير وقاد العديد من العلمليات التي ادت الى تحرير اندونيسيا، واستطاع في عام ١٩٦٥ من القضاء على انقلاب الجيش والحزب الشيوعي، عينه البرلمان رئيسا بالوكالة عام ١٩٦٧، ثم رئيسا منتخبا عام ١٩٦٨، ليصبح الرئيس الثاني لاندونيسيا واستمر حكمه مدة ٣٠ عاما، توفي في عام ٢٠٠٨. للمزيد ينظر: William H. Fredrek and Robert L. Worden, Op. Cit., p.213.

(١٧) غيليرمو اودنيل وفيليب س. شميتر، الانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٣٧.

(١٨) ولد احمد سوكارنو عام ١٩٠١ في مدينة بليتار في جاوة، تلقى تعليمه في اندونيسيا، وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية، أسس عام ١٩٢٧ الحزب الوطني الاندونيسي وتعرض للنفي عدة مرات من قبل السلطات الهولندية، عرف بتعدد الزوجات ومن جنسيات مختلفة، حكم اندونيسيا من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٧، اي امتد حكمه ٢٢ عاما وهو الرئيس الاول بعد الاستقلال، للمزيد ينظر: محمد اسد شهاب، لمحات من تاريخ اندونيسيا، بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، ١٩٧٠، ص٧٤.

(19)) Akira Nagazumi, Op., Cit., p.416.

(20) William H. Fredrek and Robert L. Worden, Op. Cit.,p.317.

(21) l bid, p.325.

(٢٢) شافعي أنور، الاسلام السياسي والديمقراطية في اندونيسيا، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٦، ص١٤.

(23) Angel Rabasa and John Haseman, The Military and Democracy In Indonesia, RAND Congress Labrary, 2009, p.39.

(٢٤) وائل جمال، مخاضات التغيير تجارب في الثورة، الشبكة العربية لحقوق الانسان، ٢٠١٢، ص١١.

(25) J. Ernesto Lopez and Chistofer M. Meissner, The Glbalization of Trade and (Democracy 1870-2000), U.S.A. Congress Library, 2005, p.43.

(٢٦) وائل جمال، المصدر السابق، ص١٤-١٦.

(٢٧) بدأت السلطات الاندونيسية في عام ٢٠٠٠ بالتحقيق في ثروة سوهارتو واتهمته باختلاس(٥٧١) مليون دولار لتمويل مشاريع يديرها افراد من اسرته. للمزيد ينظر: ماكان ماركار، تجربة اندونيسيا في اقصاء الدكتاتورية، وكالة انتربريس، ٢٠١١، باب تقارير دولية.

(٢٨) باراج خانا، العالم الثاني- السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص٣٨٥.

(٢٩) ولدت ميجاواتي عام ١٩٤٧، وهي ابنة الرئيس سوكارنو، وقد اصبحت رئيسة اندونيسيا(٢٠٠١-٢٠٠٤)، وهي اول سيدة تتقلد منصب رئاسة اندونيسيا خلفا لعبد الرحمن وحيد. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) وتحت عنوان ميجاواتي سوكارنو WWW.Wekabedia.com

(٣٠) وائل جمال، المصدر السابق، ص٢٣.

(٣١) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٣٢) وائل جمال، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣٣) محمد محي الدين، مسارات التحول الديمقراطي-التجار الدولية والدروس المستفادة، منشورات المركز الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠١١، ص١٩.

(٣٤) ان التشكيلة الوزارية ضمت احدى بنات سوهارتو كأول فرد من عائلته يحصل على منصب وزاري والوزارات الاخرى تم اسنادها الى رجال الاحتكارات الاقطاعية التي كفلها لهم قربهم من عائلة الرئيس. للمزيد ينظر: طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٣٥) محمد محي الدين، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣٦) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٣٧) رضا محمد هلال، مسارات التحول في مراحل ما بعد الثورات في (ايران-اندونيسيا-اوكرانيا)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٨٨)، نيسان ٢٠١٢، ص٨٣.

(٣٨) قادة الاصلاح في اندونيسيا في تلك المدة هم عبد الرحمن واحد رئيس جمعية نهضة العلماء ومؤسس حزب النهضة الشعبي، والسيدة ميجاواتي سوكارنو رئيسة الحزب الديمقراطي الاندونيسي للنضال، وامين رئيس رئيس الجمعية المحمدية ومؤسس حزب الامانة الوطني. للمزيد ينظر: طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(39)Adam Schwarz, Indonesia After Suharto, Foreign Affairs, Vol.173, July-(August,2000, p.83.

(٤٠) ولد في عام ١٩٤٠، انهى تعليمه الثانوي في اندونيسيا، وسافر الى القاهرة لتكملة تعليمه الجامعي وانهاه في بغداد بالحصول على البكالوريوس من جامعة بغداد، وكان يجيد اللغة العربية، وتولى رئاسة نهضة العلماء خلفا لوالده، وكان عضوا في مركز شيمون بيريز للسلام في اسرائيل، كانت حالته الصحية متدهورة من قبل توليه الرئاسة، وأصيب بالعمى نتيجة اصابته بعدة نوبات قلبية، واتهم بالفساد واقاله البرلمان الاندونيسي من منصبه كرئيس في عام ٢٠٠١، وتوفي في عام ٢٠٠٩. للمزيد ينظر: طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(41)William H. Fredrek and Robert L. Worden, Op. Cit.,p.86.

(٤٢) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٤٣) رضا محمد هلال، المصدر السابق، ص٨٣.

(٤٤) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢٠٦-٢٠٧.

(٤٥) محمد فايز فرحات، ميجاواتي وآفاق الاستقرار السياسي في اندونيسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٤٧)، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص١٥٠.

(٤٦) المصد نفسه، ص١٥٣-١٥٤.

(٤٧) محمد داودية، الجهود الاندونيسية للتحول الديمقراطي، جريدة الرأي، العدد(١٥٣٧٠)، ٢٤/ تشرين الثاني/٢٠١٢.

(٤٨) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٤٩) احمد فاضل جاسم وسمية كامل حسين، المنظمات الاقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الاصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(٢)، العدد(٥)، السنة الثانية ٢٠١٠، ص١٦٨.

(٥٠) محمد محي الدين، المصدر السابق، ص٢١.

(٥١) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٥٢) ستيفن مغايرا، الاقتصاد الاندونيسي من الأزمة الى الازدهار، منشورات منظمة الاغذية والزراعة التابع للامم المتحدة FAO، ٢٠٠٦، ص١٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٥٤) كاميل عقاد، الاقتصاد الاندونيسي وتخطي التوقعات، صحيفة البيان، العدد(١٥٦٣٢)، ١٣/شباط/٢٠١٢.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) طلال حامد خليل، المصدر السابق، ص٢١٤-٢١٥.

(٥٧) يودويونو: ولد في عام ١٩٤٩ في جاكارتا، دخل الاكاديمية العسكرية وتخرج منها ومنح الرتب العسكرية حتى اصبح جنرالا في الجيش الاندونيسي، وتقاعد من الجيش في عام ٢٠٠٢، لينصرف الى العمل السياسي، حيث اصبح وزيرا للشؤون الامنية في حكومة ميغاواتي، وانتخب رئيسا لاندونيسيا عام ٢٠٠٤ خلفا لميغاواتي، واعيد انتخابه مرة اخرى في عام ٢٠٠٩، وبذلك اصبح الرئيس السادس لاندونيسيا. للمزيد ينظر: وعلى العنوان الآتي: قائمة رؤساء اندونيسيا https://ar.m.wikipedia.org

(٥٨) رضا محمد هلال، التنمية في اندونيسيا-دراسة في المؤشرات والمعوقات-، بحث في كتاب(دور الدولة بين الاستمرار والتغير في الخبرة الآسيوية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٩، ص٣٨٢.

(٥٩) محمود شاكر، اندونيسيا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩، ص٨٩.

(٦٠) قيس ناظم غزال وايفين ثامر نوري القوطجي، واقع الصادرات الزراعية بظل تاثير سياسات منظمة التجارة العالمية في بعض البلدان النامية للمدة(١٩٨٠-٢٠١٠)، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد(٤١)، العدد(١)، ٢٠١٣، ص٤٥.

(٦١) مدركة ذنون يحيى وعمر هشام صباح ومزاحم رياض حمدون، واقع صادرات البلدان النامية واثرها في النمو الاقتصادي للمدة(١٩٩٥-٢٠١٨)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد(٣٩)، العدد(١٢٧)، ايلول ٢٠٢٠، ص١١٠.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٠١.

(٦٤) سعدون حسين فرحان وشيماء فارس حامد، امكانيات النمو في ظل استهداف التضخم في دول شرق اسيا(اندونيسيا انموذجا)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(٢)، العدد(٤)، كانون الاول ٢٠٢١، ص١٧٧-١٧٨.

المصادر:

أولا: الكتب العربية والمترجمة:

١.اسماعيل احمد ياغي، تاريخ شرق آسيا الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٤.

٢.باراج خانا، العالم الثاني- السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩.

٣.رضا محمد هلال، التنمية في اندونيسيا-دراسة في المؤشرات والمعوقات-، بحث في كتاب(دور الدولة بين الاستمرار والتغير في الخبرة الآسيوية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٩.

٤.ستيفن مغايرا، الاقتصاد الاندونيسي من الأزمة الى الازدهار، منشورات منظمة الاغذية والزراعة التابع للامم المتحدة FAO، ٢٠٠٦.

٥.شافعي أنور، الاسلام السياسي والديمقراطية في اندونيسيا، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٦.

٦.غيليرمو اودنيل وفيليب س. شميتر، الانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

٧.كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩.

٨.لطفي اسياوكنتا، التجربة الديمقراطية في العالم الاسلامي، ترجمة هاني عبد العظيم، جاكارتا، منشورات معهد غوتا، ٢٠١٢.

٩.ماكان ماركار، تجربة اندونيسيا في اقصاء الدكتاتورية، وكالة انتربريس، ٢٠١١، باب تقارير دولية.

١٠.محمد اسد شهاب، لمحات من تاريخ اندونيسيا، بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، ١٩٧٠.

١١.محمد محي الدين، مسارات التحول الديمقراطي-التجار الدولية والدروس المستفادة، منشورات المركز الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠١١.

١٢.محمود شاكر، اندونيسيا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩.

١٣.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، اندونيسيا معلومات وحقائق، سلسلة دراسات العدد(١٩)، ٢٠١٠.

١٤.وائل جمال، مخاضات التغيير تجارب في الثورة، الشبكة العربية لحقوق الانسان، ٢٠١٢.

١٥.وزارة الاستعلامات الاندونيسية، اندونيسيا، ترجمة قسم الاستعلامات والعلاقات العامة بسفارة اندونيسيا بالقاهرة، ١٩٦٠.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1- Adam Schwarz, Indonesia After Suharto, Foreign Affairs, Vol.173, July-August,2000.

2- Akira Nagazumi, The History of Indonesia, Jakarta, The Institute of Historical Studies, 1976.

3- Angel Rabasa and John Haseman, The Military and Democracy In Indonesia, RAND Congress Labrary, 2009.

4- Indonesia's Political System since 1945, Australia your Police Network, 2011.

5- J. Ernesto Lopez and Chistofer M. Meissner, The Glbalization of Trade and Democracy (1870-2000), U.S.A. Congress Library, 2005.

6-The Indonesian Constitution and its Treatments, The General Assembly, Jakarta , 2008.

7- William H. Fredrek and Robert L. Worden, Indonesia a Country Study, Library of Congress, U.S.A.

ثالثا: البحوث المنشورة:

١.احمد فاضل جاسم وسمية كامل حسين، المنظمات الاقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الاصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(٢)، العدد(٥)، السنة الثانية ٢٠١٠.

٢.رضا محمد هلال، مسارات التحول في مراحل ما بعد الثورات في (ايران-اندونيسيا-اوكرانيا)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٨٨)، نيسان ٢٠١٢.

٣.سعدون حسين فرحان وشيماء فارس حامد، امكانيات النمو في ظل استهداف التضخم في دول شرق اسيا(اندونيسيا انموذجا)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(٢)، العدد(٤)، كانون الاول ٢٠٢١.

٤.طلال حامد خليل، الانتقال من النظام الشمولي الى الديمقراطية المعوقات وآفاق المستقبل(التجربة الاندونيسية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد(٢)، ٢٠١٣.

٥.قيس ناظم غزال وايفين ثامر نوري القوطجي، واقع الصادرات الزراعية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية في بعض البلدان النامية للمدة(١٩٨٠-٢٠١٠)، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد(٤١)، العدد(١)، ٢٠١٣.

٦.محمد فايز فرحات، ميجاواتي وآفاق الاستقرار السياسي في اندونيسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٤٧)، كانون الثاني ٢٠٠٢.

٧.مدركة ذنون يحيى وعمر هشام صباح ومزاحم رياض حمدون، واقع صادرات البلدان النامية واثرها في النمو الاقتصادي للمدة(١٩٩٥-٢٠١٨)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد(٣٩)، العدد(١٢٧)، ايلول ٢٠٢٠.

رابعا: الصحف والجرائد:

٠.كاميل عقاد، الاقتصاد الاندونيسي وتخطي التوقعات، صحيفة البيان، العدد(١٥٦٣٢)، ١٣/شباط/٢٠١٢.

١.محمد داودية، الجهود الاندونيسية للتحول الديمقراطي، جريدة الرأي، العدد(١٥٣٧٠)، ٢٤/ تشرين الثاني/٢٠١٢.

خامسا: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):

1- https://ar.m.wikipedia.org
2- WWW.Wekabedia.com

Sources:

First: Arabic and translated books:

1- Ismail Ahmed Yaghi, Modern History of East Asia, Riyadh, Obeikan Library, 1994.

2- Paraj Khanna, The Second World - Power and Power in the New World Order, translated by Dar Al-Tarjama, Beirut, Arab Science House, 2009.

3- Reda Mohamed Helal, Development in Indonesia - A Study in Indicators and Obstacles -, Research in the book (The Role of the State between Continuity and Change in Asian Experience), Cairo University, Center for Asian Studies, 2009.

4-Stephen Magayra, Indonesian Economy from Crisis to Prosperity, FAO Publications, 2006.

5-Shafei Anwar, Political Islam and Democracy in Indonesia, Amman, Al-Quds Center for Political Studies, 2006.

6- Guillermo Odnell and Philip S. Schmitter, Transitions from authoritarian rule, translated by Salah Taqi al-Din, Baghdad, Institute of Studies Strategy, 2007.

7-Clifford Geertz, Interpretation of Cultures, translated by Muhammad Badawi, Beirut, Arab Organization for Translation, 2009.

8- Lutfi Asiaokunta, The Democratic Experience in the Islamic World, translated by Hani Abdel Azim, Jakarta, Gotha Institute Publications, 2012.

9-Makan Markar, Indonesia's Experience in Eliminating Dictatorship, Interpress, 2011, International Reports section.

10- Muhammad Asad Shehab, Glimpses of the History of Indonesia, Beirut, Dar Liban for Printing and Publishing, 1970.

11- Mohamed Mohieldin, Paths of Democratic Transition - International Traders and Lessons Learned, United Nations Development Center Publications, 2011.
12- Mahmoud Shaker, Indonesia, Beirut, Al-Resala Foundation, 1979.
13- Emirates Center for Strategic Studies and Research, Indonesia, Information and Facts, Studies Series No. (19), 2010.
14- Wael Gamal, The Throes of Change: Experiences in the Revolution, Arab Network for Human Rights, 2012.
15- Indonesian Ministry of Information, Indonesia, translated by the Department of Information and Public Relations at the Embassy of Indonesia in Cairo, 1960.

Second: Foreign Sources:

1- Adam Schwarz, Indonesia After Suharto, Foreign Affairs, Vol.173, July-August,2000.
2- Akira Nagazumi, The History of Indonesia, Jakarta, The Institute of Historical Studies, 1976.
3- Angel Rabasa and John Haseman, The Military and Democracy In Indonesia, RAND Congress Labrary, 2009.
4- Indonesia's Political System since 1945, Australia your Police Network, 2011.
5- J. Ernesto Lopez and Chistofer M. Meissner, The Glbalization of Trade and Democracy (1870-2000), U.S.A. Congress Library, 2005.
6-The Indonesian Constitution and its Treatments, The General Assembly, Jakarta , 2008.
7- William H. Fredrek and Robert L. Worden, Indonesia a Country Study, Library of Congress, U.S.A.

Third: Published Researches:

1- Ahmed Fadel Jassim and Somaya Kamel Hussein, Regional Organizations in Third World Countries and their Impact on Political and Economic Reforms, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Volume (2), Issue (5), Second Year 2010.
2- Reda Mohamed Helal, Transformation Paths in the Post-Revolutions in (Iran-Indonesia-Ukraine), Journal of International Politics, Cairo, Issue (188), April 2012.
3-Saadoun Hussein Farhan and Shaima Fares Hamed, Growth Potential in Light of Inflation Targeting in East Asian Countries (Indonesia as a Model), Al-Riyada Journal for Finance and Business, Volume (2), Issue (4), December 2021.
4- Talal Hamid Khalil, The Transition from a Totalitarian System to Democracy: Obstacles and Future Prospects (The Indonesian Experience), Journal of Legal and Political Sciences, Diyala University, Issue (2), 2013.
5- Qais Nazim Ghazal and Evin Thamer Nouri Al-Qutji, The reality of agricultural exports under the impact of WTO policies in some developing countries for the period (1980-2010), Iraqi Journal of Mesopotamia Agriculture, Vol. (41), No. (1), 2013.
6- Muhammad Fayez Farhat, Megawati and the Prospects for Political Stability in Indonesia, Journal of International Politics, Cairo, Issue (147), January 2002.
7-Mudrka Dhanoun Yahya, Omar Hisham Sabah and Muzahim Riyad Hamdoun, The reality of developing countries' exports and their impact on economic growth for the period (1995-2018), Journal of Mesopotamian Development, College of Administration and Economics, University of Mosul, Volume (39), Issue (127), September 2020.

Fourth: Newspapers and Newspapers:

1- Camille Akkad, The Indonesian Economy and Exceeding Expectations, Al-Bayan Newspaper, Issue (15632), February 13, 2012.
2- Muhammad Dawudiya, Indonesian Efforts for Democratic Transition, Al-Rai Newspaper, Issue (15370), November 24, 2012.

Fifth: International Information Network (Internet):

1- https://ar.m.wikipedia.org
WWW.Wekabedia.com**2**-